

تاريخ القبول: 2025/10/19

تاريخ الإرسال: 2024/06/24

تاريخ النشر: 2025/11/30

عولمة النموذج الليبرالي للمنافسة وتنافسية المؤسسات الاقتصادية للبلدان النامية

Globalization of the Liberal Model of Competition and the Competitiveness of Economic Companies in Developing Countries

د. أحمد بلالي،

جامعة تامنغست (الجزائر) ؛ ahbellali@univ-tam.dz

الملخص:

تستهدف هذه الورقة تسليط الضوء على العولمة الاقتصادية ودورها في عولمة وفرض النموذج الليبرالي للمنافسة، وكذا الكشف عن أهم التداعيات التي تنتج عن هذا النموذج، وتنعكس على تنافسية المؤسسات الاقتصادية للبلدان النامية، في ظل ظروف منافسة غير متكافئة مع كبريات الشركات الغربية والشركات متعددة الجنسيات.

واستنادا إلى مختلف تحديات العولمة الاقتصادية وشروط النموذج الليبرالي للمنافسة، وانعكاساتها على تنافسية المؤسسات الاقتصادية للبلدان النامية، فقد خلص المقال إلى ضرورة إعادة النظر في هذا النظام ومؤسساته ونموذجه للمنافسة، والعمل على إرساء قواعد نظام منافسة بديل متعدد الأطراف يقوم على أخلفة المنافسة، وعلى تكافؤ الفرص، وبراغي ظروف وخصوصية المؤسسات الاقتصادية للبلدان النامية.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، مؤسسات العولمة الاقتصادية، النموذج الليبرالي للمنافسة، تنافسية المؤسسة الاقتصادية، البلدان النامية.

المؤلف المرسل: أحمد بلالي، الإيميل: AHBELLALI@UNIV-TAM.DZ

Abstract:

This paper aims to shed light on economic globalization and its effective role in globalizing and imposing the liberal model of competition. It then explores the most significant implications of this model, which affect the competitiveness of developing countries' economic companies, given the unequal competition between these institutions and major Western corporations and multinational corporations.

Based on the various challenges and risks of economic globalization that have been identified, this paper emphasizes the need to re-examine this system and to work towards establishing the foundations of an alternative multilateral system based on ethical international transactions between countries, equal opportunities, and the integration of interests, while preserving the economies of countries and their economic companies.

Keywords: Economic globalization, Institutions of economic globalization, Liberal model of competition, Competitiveness of the economic companies, Developing countries.

مقدمة:

مع تنامي ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتزايد المخاطر والتحديات على مختلف الأصعدة والنسبة لمختلف البلدان والمؤسسات وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وتتمثل إشكالية هذه الورقة في تسليط الضوء على ظاهرة العولمة الاقتصادية ومدى ارتباطها بالنظام الاقتصادي الليبرالي عموما وبالنموذج الليبرالي للمنافسة على وجه الخصوص، كما تسعى للكشف عن التحديات والمخاطر المترتبة عن هذا النموذج

التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية للبلدان النامية في ظل ظروف تنافسية عالمية غير متكافئة واشترطات وقواعد منافسة مجحفة. حيث استخدمنا لذلك المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب للموضوع.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العولمة الاقتصادية، وعلى المؤسسات الرئيسية التي تستند إليها، وإبراز مدى ارتباطها وعلاقتها بالنموذج الاقتصادي الليبرالي للمنافسة الذي تسعى لفرضه عبر آلياتها المختلفة، والكشف عن أهم التحديات التي تفرضها على المؤسسات الاقتصادية، خاصة على مستوى البلدان النامية، بالإضافة إلى الكشف عن الدور التكاملي الذي تقوم به مؤسسات العولمة الاقتصادية (منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات)، في عولمة وفرض النموذج الأمريكي النيوليبرالي للمنافسة عالميا وعلى مستوى البلدان النامية، ضمن ظروف غير متكافئة واشترطات مضرة بمؤسساتها الاقتصادية.

وقد خلصت هذه الورقة إلى ضرورة إعادة النظر في هذا النظام ومؤسساته والعمل على إرساء قواعد نظام عالمي بديل متعدد الأطراف يقوم على أخلاق المعاملات الدولية بين البلدان وعلى تكافؤ الفرص ومراعاة ظروف مؤسسات البلدان النامية ضمن شروط وقواعد عادلة وملائمة للمنافسة.

أولاً: العولمة الاقتصادية والنموذج الاقتصادي الليبرالي للمنافسة

إن المتتبع لظاهرة العولمة الاقتصادية سيقف بوضوح على أنها ظاهرة تسعى بمختلف الوسائل والآليات لفرض منظور ونموذج اقتصادي معين للتنمية والمنافسة، يتمثل في النظام الاقتصادي الليبرالي بكل مضامينه والدفع به إلى أبعد الحدود.

1- مفهوم العولمة الاقتصادية:

تفيد كلمة العولمة (Globalization)، اتساع دائرة الموضوع ليشمل جميع مناطق الكون¹. وهكذا فإن من أبرز سماتها على المستوى الاقتصادي " تحرير التجارة في السلع والخدمات والتدفق غير المقيد لرؤوس الأموال عبر الحدود"². لذا فهي مرحلة متقدمة تدبر فيها الشركات أعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية أو السيادة الوطنية، وهي بذلك أوسع من مرحلة التدويل إذ تصير فيها السوق العالمية مفتوحة تتنافس فيها الاقتصادات والمؤسسات دونما حواجز أو قيود، خاصة في ظل الإنترنت وتعاقب الثورات التكنولوجية، وفي ظل قوانين وشروط مؤسسات العولمة الاقتصادية.

2- النظام الاقتصادي الليبرالي:

يعبر مفهوم الليبرالية في الاقتصاد عن تبني الدولة لنظام اقتصادي قائم على حرية السوق، ودعم التجارة والمنافسة الحرة، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وينظر للاقتصادي البريطاني آدم سميث صاحب مقولة " دعه يعمل دعه يمر"، على أنه رائد المدرسة الكلاسيكية الليبرالية في الاقتصاد، والذي جادل في كتابه " ثروة الأمم" بأن الأسواق تحكمها "يد خفية" وبالتالي يجب أن تخضع لتدخل حكومي ضئيل.

إن الليبرالية الكلاسيكية تستند إلى ثلاث مرتكزات أساسية تمثل مضمونها الجوهري، وتمثل هذه المرتكزات في فكرة القانون الطبيعي التي تقضي بأن المجتمعات تحكمها قوانين طبيعية خالدة يجب أن تترك إليها؛ وفي الحرية الاقتصادية التي تقضي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛ بالإضافة إلى ضرورة سيادة المنافسة التامة وآليات السوق (قانون العرض والطلب) التي يتم بموجبها توازن النظام بصورة تلقائية.³ إن هذا التيار الذي تركز بفعل مجهودات فكرية لمختلف مدارس الفكر الليبرالي التي انخرطت في سياق المدرسة الكلاسيكية الليبرالية ومنها الليبرالية الجديدة، صاحبه مجهود على الأرض للدول الراعية لهذا التيار وفي مقدمتها المملكة

المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اللتان وضعتا مع دول أخرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، المعالم والأسس العملية للاقتصاد العالمي الليبرالي (Liberal Global Economy)، وذلك ضمن نظام ليبرالي شامل لجوانب الاقتصاد والسياسة والأمن عرف بالنظام الليبرالي الدولي.

3- النموذج الاقتصادي الليبرالي للمنافسة:

إن النظام الاقتصادي الليبرالي يعتبر جزءا من النظام الليبرالي الشامل، فهو يرتكز على فتح الأسواق ورفع كافة القيود والحواجز الحمائية⁴، خاصة منها التقليدية، كالرسوم الجمركية، ونظام الحصص، وسياسة الإغراق، في وجه تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الدول، وهكذا فإن النموذج الليبرالي للمنافسة يمثل الإطار الذي تتم ضمنه المنافسة وفقا لقواعد واشتراطات هذا النظام آنفة الذكر. وإذا كانت الليبرالية في بدايتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تكن بهذه الحدة التي هي عليها اليوم حيث وصفت بأنها محدودة احتفظت فيها الدول باستقلالية كبيرة في وضع السياسات، وأخذت نهجا وسطا أطلق عليه (John Ruggie) مسمى " الليبرالية المدمجة" (Embedded liberalism)، فإنها وبانتهاء الحرب الباردة وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، التي تعتبر حسب ما يراه (G. John Ikenberry) المؤسسة الأكثر رسمية وتطورا في النظام الليبرالي، فقد أصبح النظام الاقتصادي أكثر ليبرالية بكثير، بل أصبح عالميا، خاصة مع انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة في 2001، والتحاق روسيا بها سنة 2012، ليصبح النظام الاقتصادي بذلك مرتبطا ارتباطا وثيقا بما يطلق عليه (Rodrik) مسمى العولمة المفرطة (Hyper globalization)، والتي تعبر بدورها عن النسخة الخاصة من الليبرالية الاقتصادية والمعبر عنها بالليبرالية الجديدة التي اتبعتها وسعت لفرضها دول

أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من ثلاثين عاما، والتي يجادل التيار النيوليبرالي بأنها (أي العولمة المفرطة) يجب أن تدفع إلى أبعد الحدود⁵. إن هذا النموذج هو من يسوق اليوم لمفهوم العولمة الاقتصادية الذي يعكس هيمنة الأسواق على الحكومات والمجتمعات، وذلك من خلال كونها الناطقة باسم الفكر النيوليبرالي الذي تعكسه وثيقة "إجماع واشنطن" الصادرة بتاريخ 1989 ووصاياها العشر والتي من أهمها تخفيض الإنفاق، وتخفيض العجز عن الخزينة، والخصخصة، وتخفيض الضرائب عن الأثرياء، وتخفيض الحواجز والقيود الجمركية عن الأسواق. وقد استحكم هذا التيار الذي يعكس هيمنة الاقتصاد الأمريكي على العولمة الاقتصادية إلى الحد الذي أصبحت معه المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف المعتمدة عالميا تقيس مدى نجاح وموثوقية أي نظام اقتصادي بمدى تناغمه مع هذا النموذج الأمريكي النيوليبرالي⁶، وكذلك الشأن بالنسبة لنجاح المؤسسات الاقتصادية وتنافسياتها.

4-تنافسية المؤسسة الاقتصادية والنموذج الليبرالي للمنافسة:

إذا كانت المؤسسات هي التي تتنافس فيما بينها وليست الدول، فإن أغلب الباحثين يرون أن مستوى المؤسسة هو الأنسب لتطبيق مفهوم التنافسية. وإذا كانت المنافسة تعني التنافس بين الكيانات المختلفة في السوق، سواء كانت منظمات أعمال أو أفراد، من أجل التفوق في السوق والحصول على حصص سوقية وعلى موارد وإيرادات أفضل، فإن التنافسية تعبر عن مدى مقدرة تلك الكيانات أو المنظمات أو الأفراد على المنافسة بكفاءة وفعالية في السوق؛ لذا فهي ذات ارتباط وثيق بمفهوم الميزة التنافسية الذي يعبر عن جملة الخصائص والقدرات التي تحوزها المؤسسة وتميزها عن منافسيها في السوق.

ضمن هذا السياق يرى (M.Porter) أن " الميزة التنافسية تنشأ أساسا من القيمة التي باستطاعة مؤسسة ما أن تخلقها لزيائنها بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع مساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واسع الزيادة في السعر"⁷.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة جملة من الأبعاد التي تعتبر كمدخل وأسبقيات لتنافسية المؤسسة الاقتصادية، فهذه الأخيرة كما يري (Kotler) تستطيع التميز بعدة طرق كأن تقدم الأرخص (Cheaper)، أو الأفضل (Better)، أو الأحدث (Newer)، أو الأسرع (Faster).

إن الإشكالية التي تطرح نفسها أمام تنافسية المؤسسات الاقتصادية للبلدان النامية في بيئة الأعمال الراهنة، لا ترتبط بعلاقة التنافسية بجوهر المنافسة في حد ذاتها، وإنما بالإطار الذي يحكم هذه المنافسة، ممثلا في النموذج الليبرالي للمنافسة الذي يحدد شروطها، ويضع قواعد اللعبة التي يتم التنافس على أساسها، والذي لا يراعي المسافات المتباعدة ما بين المتنافسين، ويمنع أي دعم تقدمه حكومات البلدان النامية لمؤسساتها الناشئة، في الوقت الذي يعمل فيه على فتح أسواق هذه البلدان على مصراعيها أمام المؤسسات الغربية العملاقة والشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا: مؤسسات العولمة الاقتصادية وآليات عولمة المنافسة

يمكن الوقوف على مؤسسات العولمة الاقتصادية التي تقف وراء تكريس وفرض النموذج الاقتصادي الليبرالي للمنافسة، وآليات عملها فيما يلي:

1- منظمة التجارة العالمية:

إن المنظمة العالمية للتجارة (WTO) هي امتداد للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المرموز إليها اختصارا (GATT) التي تأسست سنة 1947، وكانت تهدف إلى إزالة التفرقة في التبادل التجاري وتحرير التجارة بين أعضائها، حيث وافق ضمن

آخر دوراتها في أبريل 1994 (دورة الاورجواي) المتعاقدون بمراكش على تأسيس منظمة التجارة العالمية. وساهمت منظمة التجارة العالمية إلى حد بعيد في المزيد من تحرير المبادلات الدولية وتوسيع مجالاتها لتشمل ميادين جديدة كالزراعة والمنسوجات والخدمات وحقوق الملكية الفكرية هذا إلى جانب مجالات جديدة تتعلق بالبيئة والتجارة الالكترونية والمنافسة، محاولة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدّفع باتجاه تعميم النموذج الاقتصادي الليبرالي للمنافسة، ورفع كافة الأساليب الحمائية عن منتجات البلدان النامية⁸.

2- صندوق النقد الدولي:

هو منظمة دولية تأسست عام 1944م بموجب اتفاقية بريتون وودز (Breton Woods)، وهي نفس الاتفاقية التي تمت الموافقة فيها على إنشاء البنك الدولي . ويضم الصندوق (International Monetary Fund) الذي يرمز إليه اختصارا (IMF) 190 دولة، وله ثلاث مهمات حيوية تتمثل في تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي، وتثبيت السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء وفقا لمنظور الصندوق⁹. وتجدر الإشارة إلى أن حجم التأثير في قرارات الصندوق يزيد أو يقل تبعا لحجم مساهمة كل دولة في رأس مال الصندوق، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مساهم فيه والدولة المهيمنة على قراراته وتأتي متبوعة بكل من اليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة. ويتجلى دوره في المساهمة في العولمة الاقتصادية من خلال أهم أهدافه المتمثلة في:

- تشجيع التبادل النقدي بين الدول الأعضاء وتسهيل وتوسيع التجارة ما بين الدول؛

- العمل على ثبات صرف العملات ووضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية للدول الأعضاء، وتنسيق أسعار الصرف بين الدول الأعضاء، والتخلص من قيود الصرف الأجنبي؛
- مساعدة الدول التي تعاني الاختلال في موازين المدفوعات بالتحويل دون الحاجة لاتخاذ تدابير انكماشية قصيرة الأجل؛
- تقديم القروض للدول المحتاجة لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها باشتراط تدابير معينة.

ومع تزايد الاعتماد عليه من قبل الكثير من البلدان، فقد وجد (IMF) نفسه في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية لهذه البلدان، بتمرير اشتراطاته ضمن ما يعرف ببرامج التكيف الهيكلي لدعم موازين المدفوعات، حيث يشترط على الدول المقترضة أن تطبق داخلياً سياسة نقدية بهدف تحقيق التوازن في ميزانها التجاري، وميزان المدفوعات، والحد من معدلات التضخم واتخاذ جملة من التدابير على جملة من المستويات، والتي تساهم في عولمة المنافسة ولها تأثيرها الكبير على تنافسية المؤسسات الاقتصادية (تقليص الإنفاق الحكومي، والتخلي عن دعم المؤسسات الاقتصادية، ، وخفض قيمة العملة، والخصخصة، وتحرير الأسعار، وفتح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية...)، وهي جوانب لا تخلو من مخاطر وتحديات لاقتصادات ومؤسسات هذه البلدان.

2-البنك الدولي:

البنك الدولي، هو إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة الذي أنشئ عام 1944م بنفس الاتفاقية التي أنشئ بها صندوق النقد الدولي، وقد بلغ عدد البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي 189 عضواً. وتتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية

للتتمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وتركز المؤسسات الثلاثة الأخيرة على تقوية دور القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسسات، تقدم مجموعة البنك الدولي مزيجًا من الموارد المالية، والمعارف، والخدمات الفنية، كما تدعم المشورة الاستراتيجية التي يقدمها الصندوق، جهود الإصلاح التي تضطلع بها الحكومات لتحسين الخدمات، وتشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصة، وابتكار وتبادل الحلول¹⁰.

إن البرامج التي يضعها البنك لإحداث الإصلاح الهيكلي المنشود تتطلب اتخاذ جملة من التدابير التي تتكامل مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتتمثل أهم هذه التدابير في تخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض قيمة العملة، وحل بعض الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وتشجيع الخصخصة. وينظر الكثيرون إلى سياساته الاقتصادية على أنها تعتبر أساساً أداة لتنفيذ أجندة السياسات الاقتصادية للدول الكبرى السبع وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ووسيلة لعبور شركات هذه البلدان للدول المقترضة.

إن سيطرة دول الشمال على البنك الدولي مكنت برامج هذا الأخير على أن تكون في خدمة الأيديولوجيا الرأسمالية، مستغلا الظروف الصعبة للبلدان النامية، وحاجتها لقروضه المشروطة، بفرض تنفيذ برامج التكيف الهيكلي التي لعبت دورا كبيرا في تسهيل سيطرة رأس المال الأجنبي على البلدان النامية، والسيطرة على مواردها، وإضعاف تنافسية مؤسساتها الاقتصادية، وفتح أسواقها على مصراعيها أمام الشركات متعددة الجنسيات التي هيمنت على ثرواتها وأسواقها¹¹.

3- الشركات متعددة الجنسيات:

تتعدد التعاريف المقدمة للشركات متعدد الجنسيات (ش م ج) بتعدد الزوايا التي ينظر إليها من خلالها (الحجم، وتعداد الوحدات والفروع التابعة، والانتشار ونطاق السوق، وأسلوب الإدارة). ومن بين تلك التعاريف، نشير إلى التعريفين التاليين¹²: فقد عرفها (دافيد أدلمان) على أنها "شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها"؛ بينما عرفها (ميلتون فريدمان) على أنها تعبر عن "الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والاستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي".

وتعد (ش م ج) من أكثر القوى التي تقف وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي، ويرجع ذلك أساساً إلى تحكمها في النشاط الاقتصادي في أكثر من قطر، وقدرتها على استغلال الفوارق بين الدول، بالإضافة إلى مرونتها الجغرافية. إن أهمية هذا الدور والنفوذ الاقتصادي والمالي والسياسي يعكسه ذلك التطور السريع الذي شهدته هذه الشركات منذ منتصف القرن الماضي وإلى حد الآن سواء من حيث حجم مبيعاتها وتوزعها أو من حيث عدد مستخدميها وإسهاماتها في أنشطة البحث والتطوير. ف فيما يتعلق برقم أعمالها فقد بلغت مثلاً مبيعات شركة EXXON Mobil لسنة 2000 فقط ما قيمته 210.39 مليار دولار وهو ما يفوق الناتج الإجمالي لأزيد من 120 دولة، في حين فقد بلغت مبيعات فورد 180.59 مليار دولار، وشركة B.P ما قيمته 145.06 مليار دولاراً لنفس السنة¹³. أمّا من حيث الإنفاق المحلي على البحث والتطوير، ولأن الاستثمار في المعرفة أصبح يمثل المرتكز الأساس لهذه الشركات، وينظر إليه على أنه أحد المداخل الكبرى لتحقيق المزايا التنافسية، فإننا نجد أن ألمانيا مثلاً لا يسهم إنفاقها الحكومي إلا بنسبة 37% من الإنفاق المحلي

على البحث والتطوير، وفي اليابان لا تسهم الدولة إلا بـ 21.8%، بينما يبقى مجموع اتفاق الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية بحدود 39.2% وهذا رغم تضمّن هذه النسبة لنصيب الاتفاق على بحوث الفضاء والتسلح مما يعكس التّصيب الأوفر لإسهام هذه الشركات في هذا المجال.¹⁴

ثالثاً: الانعكاسات على تنافسية المؤسسات الاقتصادية:

إن العولمة الاقتصادية وإن ساهمت في زيادة التبادلات الاقتصادية والتجارية وضاعفت من حجم التبادلات المالية البينية بين الدول، فقد صاحبته العديد من التحديات والمخاطر خاصة على مستوى البلدان النامية ومؤسساتها الاقتصادية لأن نتائجها أبعد من أن تكون متجانسة ومتشابهة بين البلدان، حيث أفرزت لنا بلداناً مستفيدة (البلدان المهيمنة وصانعة العولمة الاقتصادية) وأخرى متضررة (غالباً البلدان الفقيرة والنامية).

إن التحدي الذي يواجه اقتصادات ومؤسسات البلدان النامية يكمن إذا في كون القفوز داخل هذه المنظمات الدولية يعكس اختلافاً كبيراً في التوازن لصالح القوى الصناعية الكبرى وهي أقلية قليلة مقارنة بباقي دول العالم حيث نجد مثلاً أن مجموعة السبعة (G.7) المكونة كل من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبريطانيا، وحسب تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) عن العام 1997 صادرة سنة 1999، تستحوذ لوحدها على 64% من مجموع الأصوات في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في حين أنها لا تمثل سوى 11.8% من مجموع سكان العالم.¹⁵

وتتجلى أبرز هذه النتائج من خلال ضعف المداخل، وتراجع مستويات التنمية، واتساع الهوة الاقتصادية بينها وبين الدول المستفيدة، بل وتمييع مفهوم التبادل ليتحول إلى استغلال ونهب مقدرات وطاقات هذه البلدان. ويمكن التأكيد ضمن هذا

السياق على المخاطر والتحديات التي تواجه خاصة تنافسية المؤسسات الاقتصادية فيما يلي:

1-تحديات وتداعيات عولمة الأسواق والمعايير:

تعاني مؤسسات البلدان النامية من العديد من التحديات والمخاطر التي فرضتها عليها العولمة الاقتصادية سواء على مستوى الالتزام بقواعد لعبة غير متكافئة ليس فقط في الأسواق الخارجية، وإنما في عقر دارها في أسواقها المحلية، أو على مستوى إلزام حكوماتها بعدم تقديم الدعم اللازم لها، وبمعاملة المنتجات الأجنبية بنفس معاملة المنتجات الوطنية، أو على مستوى عولمة المعايير والمقاييس والقيم التي تحكم المنافسة ضمن منظور ليبرالي ما لبث يتفاقم يوماً بعد يوم.

2-تحديات وتداعيات التكتلات الاحتكارية:

تشكل هذه التكتلات من مجموعة الشركات المتعددة الجنسيات التي تختص في إنتاج و/ أو توزيع منتج ما وتتولى ذلك بشكل مطلق أو بنسبة معتبرة. وتأخذ هذه الاحتكارات أشكالاً مختلفة من أهمها الكارتل (Cartel) والتروستات (Trusts) والكونسورتيوم (Consortiums). وتشير إحدى الإحصائيات إلى أنه في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يوجد حوالي 25 احتكاراً يراقب 94% من طاقة إنتاج الفولاذ يملك احتكاران منها حوالي 60% من كامل طاقة الدولة في إنتاجه، وهما (Beit lahem Corporation) و (U.S.A Steal Corporation) ؛ وفي فرنسا هناك تكتل واحد تسيطر مؤسساته على كامل تجارة الألمنيوم، وآخر على صناعة الأصباغ، وثالث على صناعة السيارات والعربات؛ وفي ألمانيا يسيطر كونسورنيوم I.G Farben Industry على الصناعات الكيماوية ويضمّ نحو 700 شركة داخل وخارج ألمانيا¹⁶. إن هذه التكتلات الاحتكارية تشكل في المقابل تحدياً كبيراً أمام منافسيها خاصة من مؤسسات الدول النامية من حيث كسر المناخ

التنافسي، وعدم تكافؤ الفرص، وتأثر المركز التنافسي لمؤسسات هذه البلدان، والقضاء على الصناعات الوطنية والمحمية فيها، أضف إلى ذلك الانعكاس السلبي على المستهلك بالعودة إلى أسواق البائعين، وبالتالي فرض أسعار موجهة على مستوى الصناعة¹⁷.

3- تداعيات الخصخصة وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي:

في سياق تراجع وانحسار دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإزالة القيود عن القطاع الخاص، فقد بدأ هذا الأخير يستعيد تدريجيا وبشكل متسارع أهميته ومكانته خاصة مع الشروع في عمليات الخصخصة التي شرع فيها في بريطانيا ثم أصبحت جزءا من سياسات البنك الدولي لتشمل حتى الدول الشيوعية السابقة، ويهدف التوجه إلى أن "تتخلى الدولة بحق عن إنتاج السلع والخدمات للقطاع الخاص"¹⁸. وهو ما يعتبر تخليا على أعداد هائلة من المؤسسات الاقتصادية العمومية في البلدان النامية. أما الجزائر فبتوقيعها لاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، ودخولها بالتالي في برنامج التأهيل الهيكلي في التسعينات، فقد صاحب ذلك انسحاب ملحوظ للدولة من القطاع الاقتصادي، وهو ما عكسه تراجع ميزانية التجهيز للدولة من نسبة 14.6% من الناتج الوطني الإجمالي سنة 1986، إلى 12.5% سنة 1987، وإلى 6% سنة 1999، ثم إلى 7.9% سنة 2000، وقد توج هذا البرنامج بالحل المكثف للعديد من المؤسسات¹⁹.

4 التحديات والتداعيات الناجمة عن التكتلات الاقتصادية:

ونعني بها تلك التكتلات الإقليمية ما بين الدول التي نشأت في أحضان نظام العولمة الاقتصادية، وذلك لما لها من أثر كبير على التجارة الدولية والتعاملات الاقتصادية البيئية المختلفة وعلى تنافسية المؤسسات الاقتصادية سواء من داخل التكتل أو من خارجه. فقد بادرت العديد من الدول إلى التكتل فيما بينها خدمة

لاقتصاداتها ومؤسساتها خاصة بعد نجاح التجربة الأوربية التي توجت بتأسيس الاتحاد الأوروبي (E-U)، ومن هذه التكتلات نجد اتحاد المغرب العربي (AMU) ومنظمة دول جنوب شرق آسيا الآسيان (ASEAN) ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنظمة التكامل لدول أمريكا اللاتينية (LAIA) ومجموعة دول غرب أفريقيا الاقتصادية (ECOWAS).

وفي الوقت الذي تشكل فيه هذه الاتحادات، خاصة الناجحة منها، العديد من المزايا والفرص التنافسية للدول الأعضاء كاتساع نطاق الفرص التسويقية، وامتيازات تنسيق السياسات، واستغلال قنوات ومنافذ التوزيع والاتصالات، فإنها قد تؤدي أيضا إلى تزايد وحدة المشاكل التسويقية في بعض المجالات التي تكون فيها بناء الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية على أساس مشترك ومتشابه بالنسبة للمؤسسات من داخل التكتل. كما أن هذه التكتلات تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للمنافسين الخارجين عنها، وتحديدًا أمام المؤسسات الاقتصادية للبلدان النامية المفتقرة للتكنولوجيا والمزايا التنافسية الأخرى، خاصة إذا ما تمّ التعامل والتفاوض بلدانها بشكل منفرد بعيدا عن أي إطار تكتلي مقابل. كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من الاتفاقات في هذا المجال جاءت أكثر إجحافا بحقوق البلدان النامية بل ومخالفة حتى لنصوص الجات والمنظمة العالمية للتجارة نظرا لقصور في النصوص القانونية وضعف الاشراف والرقابة من قبل الجهات المختصة²⁰.

5-التحديات والتداعيات المرتبطة بتخفيض العملة:

من التدابير التي تفرضها مؤسسات العولمة على الحكومات التي تطلب مساعداتها تخفيض قيمة العملة، وهو إجراء قد تكون له انعكاسات إيجابية على صادرات هذه البلدان وبالتالي على موازينها التجارية وموازن المدفوعات لديها وذلك في حال كون صادرات هذه البلدان تتمتع بمرونة إيجابية مما يسهم في تعزيز تنافسية

مؤسساتها الاقتصادية، غير هذا الأمر كثيرا ما تكون لديه مخاطر وانعكاسات سلبية خاصة في ظل تمتع صادراتها بمرونة سلبية²¹. وعموما فإنه يمكن إبراز أهم هذه المخاطر على تنافسية تلك المؤسسات فيما يلي:

- ينعكس تخفيض سعر العملة على أسعار الواردات التي سترتفع بفعل ذلك خاصة وأن معظم هذه الواردات هي منتجات ضرورية، وحاجية، ووسيطية بالنسبة لعمليات الإنتاج المحلي تزيد من تكاليف إنتاج المؤسسات الاقتصادية لهذه البلدان، وهو ما سيفاقم من العجز في ميزان المدفوعات لتفوق الواردات على الصادرات (الأثر على الميزان التجاري) من جهة ولتأثر حساب رأس المال في ميزان المدفوعات بفعل ضعف تنافسية المنتجات وانخفاض الطلب المحلي عليها كنتيجة لانخفاض الطلب الفعال متأثرا بارتفاع الأسعار، الأمر الذي قد يؤدي إلى إغلاق المشاريع الاقتصادية المتضررة ومن ثمة إلى تفاقم مشكلة البطالة؛

- مخاطر التضخم، الناجمة عن خفض قيمة العملة، فليس هناك قطر لا يعاني من تضخم في الأسعار الداخلية مهما كانت درجة التضخم بل إن استقرار الأسعار صار يعرف بأنه تضخم طفيف (أقل من 5% في العام). ينخر التضخم من جهة من قيمة الأصول المالية للمشروعات في الوقت الذي يقلل فيه من عبء الخصوم مشجعا بذلك الاقتراض مالم تلغ نسب الفوائد جاذبيته، كما يؤدي من جهة أخرى إلى وانخفاض القدرة الشرائية والتأثير سلبا على حجم ونمو السوق المحلي ونسبة القيمة المضافة المتحققة، وعلى تنافسية وعوائد المؤسسات الاقتصادية بهذه البلدان.

خاتمة:

أخيرا ومع تسليمنا بتعقد ظاهرة العولمة بشكل يصعب معه تعميم الحكم على آثارها حسبما يرى كثير من الباحثين²²، وبغض النظر عن الأهداف المعلنة للعولمة الاقتصادية ومؤسساتها ونموذجها الليبرالي للمنافسة الذي تسعى لفرضه، وما قد ينجم عنها من مكتسبات، إلا أن محصلة النتائج وواقع البلدان النامية ما فتئ يكشف عن هوة عميقة بينها وبين البلدان الصناعية الكبرى التي تسوق لنموذجها الاقتصادي الليبرالي بل وتفرضه والذي أصبح أكثر فحشا وانحيازا لمصالح البلدان المهيمنة ومؤسساتها الاقتصادية على حساب البلدان النامية واقتصاداتها عموما، وعلى تنافسية مؤسساتها الاقتصادية على وجه الخصوص.

من هنا فإن الحاجة اليوم أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى لإعادة النظر في هذا النظام ومؤسساته والعمل على إرساء قواعد نظام اقتصادي عالمي بديل للمنافسة يقوم على أخلة التنافس ما بين المؤسسات وعلى تكافؤ الفرص ومراعاة خصوصية وظروف المؤسسات الاقتصادية للبلدان النامية بما يمكنها من تعزيز تنافسيتها واستدامتها.

المراجع

- ¹حجاج، قاسم، العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، جمعية التراث، القرارة، الجزائر، 2003، ص281.
- ²هارولد، جيمس. ، "تحرير الاقتصاد"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 36، العدد 4، 1999
- ³رحيم، حسين، "الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية: من كيتز إلى ستيغليتز"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 4، عدد 5، 2008
- ⁴ساميون ج افينيت ، "نظام التجارة العالمي المسار المقبل"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 36، العدد 4، 1999.

⁵ Hans Kundnani, "What is the Liberal International Order »?,The German Marshall Fund, No.17,2017.

⁶ سابا، إلياس، "الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 360، 2009.

⁷ M.Porter, L'avantage concurrentiel, Dunod 2000, Paris, page 08

⁸ رعباط، عبد الحميد، "مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام إلى المؤسسة العالمية للتجارة"، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، العدد 6، 2004.

⁹ <https://www.imf.org/ar/Home>

¹⁰ <https://www.albankaldawli.org/ar/home>

¹¹ الجميلي، ح، "العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة"، مجلة المنتدى، مجلد 28، عدد 107، 2013.

¹² لمزري مفيدة، وسالمي وردة، "الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية"، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2020.

¹³ الليثي، عماد، التبادل الدولي دراسة منهجية في آليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 172

¹⁴ بطاينة، طلال، "العولمة وانعكاساتها على الدول العربية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 9، 2004

¹⁵ الطراح، علي و سنو، غسان، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 07، 2005

¹⁶ عباس، علي، إدارة الأعمال الدولية الإطار العام، دار الحامد، عمان، 2003، ص 48

¹⁷ النجار النجار، فريد، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 93

¹⁸ كنيث، جون. "تحديات الألفية الجديدة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 36، العدد 4، 1999

¹⁹ Igurgazix Dahmoun, Wassila, "Le financement des PME en Algérie : moyen de lutte contre la pauvreté", International Journal of

Multidisciplinary Studies on Management, Business, and
Economy, 4(1), 2021

²⁰ الشافعي، محمد، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار
النهضة العربية، 2005، ص 44

²¹ شحاته، حسين، "المخاطر الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الجنية: يجب تجنبها".

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مج 17، 2013

²² Ait Mokhtar,O, : "La mondialisation : Caractéristiques et Impacts",
Revue académique des études sociales et humaines,9,2013.